DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

التحديات التي تواجه مصادر التمويل الحكومي للتعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تحقيق أهداف رؤية 2030 (تصور مقترح)

أ . شيخة ذعار العصيمي
تخطيط التعليم واقتصادياته، الإدارة التربوية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية

أ.د. نورة بنت محمد الجمعة
تخطيط التعليم واقتصادياته ، الإدارة التربوية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه مصادر التمويل الحكومي للتعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء ملخص البحث: تحقيق أهداف رؤية 2030، وبناء تصور مقترح للتغلب على هذه التحديات. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل نتائج (12) دراسة منشورة في مواقع وقواعد بيانات إلكترونية مختلفة مثل سكوبس وغيرها. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تمويل التعليم في المملكة يواجه تحديات متعددة تتمثل في ضعف التخطيط الاستراتيجي، وقصور الإدارة المالية، والاعتماد على مصادر تمويل تقليدية، ومحدودية ارتباط التعليم بالقطاع الإنتاجي، مما يستدعي تبني حلول شاملة تتوافق مع مستهدفات رؤية 2030. كما أكدت الدراسة أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم لتشمل القطاع الخاص والشراكات المجتمعية والتمويل الذاتي، إلى جانب تعزيز الشفافية والمساءلة ورفع كفاءة إدارة الموارد المالية، وتأهيل الكوادر المالية والقيادات التعليمية وفق أساليب الإدارة الحديثة، وتحفيز الابتكار والبحث العلمي، بما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية وتحسين جودة التعليم وبناء نظام تعليمي فعّال يواكب التطلعات التنموية للمملكة.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم، التمويل الحكومي، رؤية المملكة 2030، التحديات التمويلية، تنويع مصادر التمويل.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

Challenges Facing Government Funding Sources for Education in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of Achieving the Goals of Vision 2030 (A Suggested Proposal)

Shaikah Thear ALosaimi
Educational Planning and Economics Education Administration, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, KSA

Prof. Dr. Nourah Mohammed ALjumah
Professor of Higher Education Administration, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, KSA

ABSTRACT

The study aimed to identify the challenges facing government funding sources for education in Saudi Arabia in light of achieving the goals of Vision 2030, and to develop a proposed concept for overcoming these challenges. The study adopted a descriptive analytical approach by analyzing the results of 12 studies published on various websites and electronic databases, such as Scopus and others. The study concluded that education funding in the Kingdom faces multiple challenges, including weak strategic planning, inadequate financial management, reliance on traditional funding sources, and limited links between education and the productive sector, which calls for the adoption of comprehensive solutions in line with the objectives of Vision 2030. The study also emphasized the importance of diversifying sources of education funding to include the private sector, community partnerships, and selffinancing, as well as enhancing transparency and accountability, improving the efficiency of financial resource management, training financial staff and educational leaders in modern management methods, and stimulating innovation and scientific research. This will contribute to achieving financial sustainability, improving the quality of education, and building an effective education system that keeps pace with the Kingdom's development aspirations.

Keywords: education financing, government financing, Saudi Vision 2030, financing challenges.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

مقدمة

مع مطلع القرن الحادي والعشرين وما شهده من تحولات متسارعة في مختلف المجالات والتخصصات، أصبح من الواضح أن التعليم يمثل حجر الزاوية في نهضة الأمم وتقدمها. باعتباره الاستثمار الحقيقي في رأس المال البشري، يعد التعليم العامل الأساسي الذي يمكن الدول من مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية في عالم يشهد تسارعًا متزايدًا في التغيرات. ومن هنا، أصبح من الضروري لكل دولة تسعى للنهوض أن تقوم بتطوير وتجديد نظامها التعليمي بما يتناسب مع متطلبات العصر ومواكبة المستجدات العالمية.

لا يسهم التعليم في رقي الأمم ورفع شأنها إلا من خلال دعمه، حيث يتطلب تخصيص ميزانية كافية له لضمان إعداد الخريجين وتدريبهم بطريقة سليمة، واستخدامهم في الوقت والمكان المناسبين. إن التمويل الكافي للتعليم يضمن تحقيق أهدافه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية، ويجعل المجتمعات قادرة على المنافسة والتقدم في عصرنا الحالي (الجهني، 2022م، ص628).

ولقد برزت قضية تمويل التعليم كأحد العوامل الحاسمة في نجاح المؤسسات التربوية والتعليمية. وذلك ليس فقط لأنه المصدر الرئيسي لتحريك الطاقات البشرية واستثمارها بالشكل الأمثل، بل أيضًا لدوره في تنظيم تلك الجهود وترشيد النفقات وتوجيهها نحو إعداد الإنسان القادر على تحقيق استدامة المؤسسات وضمان بقائها. ولهذا، بدأت العديد من المؤسسات التربوية في البحث عن أساليب تمويل تتناسب مع إمكاناتها ومواردها، وتساعدها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية (الشمري، 2019م، ص45).

ويُعتبر التعليم أداة رئيسية لتحقيق التنمية والتقدم، وإعداد الموارد البشرية المزوّدة بالمعرفة والمهارات. لذلك، تولي الحكومات اهتمامًا متزايدًا بزيادة الإنفاق على التعليم في جميع مراحله بهدف ضمان وصول التعليم للجميع وتحسين كفاءة وجودة مخرجاته (المصري، 2022م، ص39).

وتتنوع مصادر التمويل التعليمي بين الحكومية، الخاصة، والدعم الدولي. إلا أن الحكومة تعتبر المصدر الرئيسي والأكثر استدامة. إذ يضمن التمويل الحكومي استمرارية واستقرار الموارد مقارنة بالمساعدات الدولية أو التبرعات، التي قد تكون مؤقتة وغير مضمونة، مما يتيح للمؤسسات التعليمية الحصول على الموارد اللازمة بشكل منتظم لتحقيق أهدافها التعليمية.(Chikoko & Mthembu, 2020, p. 5)

وأولت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها اهتمامًا بالغًا بقطاع التعليم، حيث استثمرت فيه بشكل كبير إدراكًا لدوره الحيوي في تطوير رأس المال البشري وتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي .(Moeed, 2023, p. 2)

يعتمد التعليم في المملكة بشكل رئيسي على التمويل الحكومي، إذ تُعد الدولة المصدر الأساسي للنفقات التعليمية، مع تخصيص ميزانيات ضخمة تتماشى مع تطلعاتها المستقبلية ورؤية المملكة 2030. وبناءً على ذلك، بلغ الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم نحو 193 مليار ريال سعودي، ما يعادل حوالي 19% من إجمالي النفقات الحكومية، مما يعكس التزام الحكومة السعودية بتخصيص نسب كبيرة من الإنفاق العام لدعم التعليم وتطويره (عقبة، 2021م، ص4). يشير أحمد عسيري وسعفان عسيري (Aseery, 2024, p. 858) إلى أن هذا الإنفاق الكبير يعكس إدراك المملكة لأهمية إعداد أجيال قادرة على المنافسة محليًا وعالميًا، حيث تؤمن الدولة بأن الاستثمار في التعليم وتمويله يشكل ركيزة أساسية لإعداد كوادر قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل والمساهمة في التنمية المستدامة.

ومع ذلك، يواجه التعليم في المملكة تحديات رئيسية، أبرزها زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، وكذلك الاعتماد على الحكومة بشكل أحادي لتمويل التعليم في جميع مراحله ومستوياته. يشكل الإنفاق الحكومي على التعليم نحو 26% من إجمالي الإنفاق العام، مما يضع عبئًا كبيرًا على الميزانية الحكومية (الحربي، 2017م، ص59).

كما أشارت دراسة أماني البابطين (2019م) إلى أن الإنفاق الحكومي على التعليم مرتفع بشكل كبير مقارنة بالدول الأخرى، ما يضيف عبئًا إضافيًا على الميزانية. (ص5)

علاوة على ذلك أشارت (أيناس الحربي، 2025). يواجه تمويل التعليم في السعودية تحديات أخرى تتعلق بإدارة الموارد، مثل ضعف التخطيط والاستثمار في المشاريع التعليمية، والتركيز الشديد في اتخاذ القرارات مع غياب الصلاحيات اللازمة، بالإضافة إلى ضعف الرقابة والمحاسبة. كما توجد فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ومحدودية الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية، مما يؤدي إلى ضغط مستمر على القطاع الحكومي لتوفير الموارد اللازمة لتوسيع هذه القدرة. (ص44)

رغم هذه التحديات، فإن المملكة تسعى إلى تعزيز تمويل التعليم بشكل يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030. حيث اكتسب تمويل التعليم أبعادًا جديدة تهدف إلى سد فجوة مخرجات التعليم وسوق العمل، دفع عجلة الاقتصاد

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

الوطني، وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية، مع تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ورفع كفاءة الإنفاق لتحقيق أهداف التنمية الوطنية (الدمخ وآخرون، 2019م، ص25).
ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة للتعرف على "تحديات مصادر التمويل الحكومي في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030."

مشكلة الدراسة:
يشكل التمويل الحكومي المصدر الرئيس لميزانية قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية، إلا أنه يعاني من ضعف واضح نتيجة التقلبات الاقتصادية وتأثر الإيرادات بأسعار النفط. فقد تراجعت ميزانية التعليم من 220 مليار ريال في عام 2018 إلى 193 مليار ريال في عام 2019، ووصلت إلى 186 مليار ريال في عام 2021م، على الرغم من أن التعليم يظل القطاع الأول من حيث الإنفاق(الجهني، 2022م، ص629).
وهذا الانخفاض يوضح محدودية قدرة التمويل الحكومي على تلبية احتياجات المؤسسات التعليمية بشكل كامل، مما يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في آليات تخصيص الموارد لضمان استدامة دعم التعليم وتحسين جودته و (البشر، 2023م، ص3).
لذلك أصبح من الضروري استكشاف مصادر تمويل بديلة للتعليم لتخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة، إذ بات من الصعب تمويل التعليم بشكل يتناسب مع أهميته الكبرى، لا سيما أن العوائد الاقتصادية للتعليم غالبًا ما تكون مؤجلة (العردان والعرفج، 2020م، ص96).
ويعتبر التعليم استثمار باهظ الثمن. ومع ذلك، مازالت الحكومة عاجزة عن تغطية جميع تكاليفه. لذلك ينبغي على المؤسسات التعليمية أن تسعى لاكتشاف وتفعيل مصادر تمويل متعددة حتى لا تعتمد على مصدر أو مصدرين فقط (Misrawita & Abdul Karim, 2024, p. 74).
ويضيف مبروك والجواد (2022م) ان الواقع يعكس وجود عجز حكومي في تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث تشير الإحصاءات إلى تراجع التمويل الفعلي سنويًا في بعض القطاعات التعليمية. وتكمن مشكلة التمويل الحكومي في الجمع بين قضيتين أساسيتين :كفاية التمويل، أي توفير الموارد المالية الكافية لضمان تحقيق الأهداف التعليمية بكفاءة، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، أي توزيع التمويل بشكل عادل بين جميع المؤسسات التعليمية لضمان فرص متساوية للطلاب. هذا العجز المالي يجعل من الضروري البحث عن مصادر تمويل إضافية لدعم العملية التعليمية وضمان استمراريتها. (ص120)
ويوضح السبيع والمغربي (2023م) يعتمد تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية بشكل رئيسي على الدعم الحكومي، مع مشاركة ضئيلة من القطاع الخاص. وقد شكلت مخصصات التعليم نسبة كبيرة من الميزانية العامة للدولة. ومع محاولات تقليص العجز المالي، تم تقليص النفقات الحكومية بشكل عام، بما في ذلك مخصصات التعليم، حيث انخفضت من 192 مليار ريال إلى 185 مليار ريال في غضون عام واحد. (ص3)
وعليه توصي دراسة مؤيد (Moeed, 2023, p2) بضرورة البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم، من خلال توسيع مشاركة القطاع الخاص، وتفعيل برامج المنح الدراسية، واعتماد سياسات مرنة تضمن تحقيق نمو فعّال ومستدام للقطاع التعليمي وللاقتصاد الوطني.
كما توصي دراسة أمل الحربي (2017م) بضرورة الاعتماد على مصادر تمويل إضافية لدعم التعليم، مع تعزيز البحوث الاقتصادية والمالية للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. كما توصي بتطوير الشراكات مع القطاع الخاص وإشراكه في بعض السياسات التعليمية لدعم العملية التعليمية، والعمل بالتعاون مع دول الخليج العربي لاستيعاب التقنيات المعلوماتية والتعليمية وتوظيفها في المشروعات التعليمية، خصوصًا لتحقيق الطموحات المستقبلية. (ص58)
أوصى المؤتمر والمعرض الدولي للتعليم 2022م بأهمية تنويع مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لضمان استدامته ورفع جودته. وأكد المشاركون على استمرار الدعم الحكومي الكبير للتعليم، الذي بلغ نحو 19% من إجمالي الإنفاق الحكومي، مع ضرورة رفع كفاءة استخدام الموارد، مثل مبادرات دعم الباحثين وصندوق دعم المشروعات الذي زاد الدعم من 40% إلى 65%، وتوفير قروض ميسرة تصل إلى 500 مليون ريال للمشروع الواحد. كما شددوا على أهمية تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم، خصوصاً التعليم العالي، لتخفيف العبء على الحكومة وزيادة الجودة والتنافسية من خلال سياسات الخصخصة. وأبرز المؤتمر أيضاً ضرورة استدامة التعليم غير الربحي الذي يشمل التعليم العام المدعوم حكومياً، بهدف ضمان حصول جميع الطلاب على

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

تعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف بحلول 2030، مع التركيز على تطوير الكوادر المؤهلة. وأكد المشاركون على أهمية الاستثمار في العنصر البشري ودعم البرامج التعليمية التي تطور العملية التعليمية، بالإضافة إلى إيجاد مصادر دخل ثالثة بجانب التمويل الحكومي والرسوم الدراسية، بما يساهم في إعداد قدرات بشرية تتوافق مع احتياجات المجتمع ويعزز الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

كما ويشير مؤتمر الاستثمار والتمويل للمباني التعليمية 2017م الذي تنظمه وزارة التعليم بالتعاون مع شركة تطوير المباني إلى توجه المملكة نحو تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال المباني التعليمية. وقد ركزت توصيات المؤتمر على تنويع مصادر التمويل لتشمل الاستثمار المباشر من القطاع الخاص، تأجير وإعادة تأجير المباني التعليمية، استثمار الأصول، وتفعيل برامج الأوقاف لدعم التعليم، إلى جانب شراكات استراتيجية مع القطاع الأهلي. كما أشار المؤتمر إلى أهمية إنشاء بيئة جاذبة للمستثمرين من خلال استثمار الموارد الحكومية بكفاءة، وتطوير مبانٍ تعليمية عالية الجودة، وتعزيز الأطر التنظيمية والاقتصادية الداعمة للشراكة بين القطاعين، بما يضمن استدامة التمويل وتحقيق النتائج التعليمية المرجوة.

وعليه تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي: "ما هي التحديات التي تواجه مصادر التمويل الحكومي لقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030؟"

أسئلة الدراسة:

ستجيب الدراسة عن الاسئلة التالية:

1. ما التحديات التي تواجه مصادر التمويل الحكومي في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030"؟
2. ما هو التصور المقترح للتغلب على التحديات التي تواجه التمويل الحكومي للتعليم في ضوء رؤية 2030؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق العديد من الأهداف من خلال:

1. التعرف على التحديات التي تواجه مصادر التمويل الحكومي في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030".
2. بناء تصور مقترح للتغلب على التحديات التي تواجه التمويل الحكومي للتعليم في ضوء رؤية 2030.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من عدة نقاط هامة يمكن تقسيمها الى أهمية نظرية وأهمية تطبيقية ويمكن توضيحها كما يلي:

الأهمية النظرية:

- يسهم البحث في إثراء المعرفة الأكاديمية حول مصادر تمويل التعليم الحكومي والصعوبات المرتبطة بها، خصوصًا في السياق السعودي الحديث.
- يوفر إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة بين التمويل الحكومي وجودة التعليم، وكيفية تحقيق الاستدامة المالية للقطاع التعليمي.
- يضيف إلى الدراسات السابقة حول أثر سياسات التمويل على تطوير التعليم العام والجامعي، ويساعد في تحديد الفجوات النظرية المتعلقة بتوزيع الموارد التعليمية وكفاية التمويل.
- يعزز القدرة على بناء نماذج مفاهيمية وتقارير مستقبلية يمكن الاعتماد عليها في الدراسات المستقبلية حول تمويل التعليم في دول مشابهة.

الأهمية التطبيقية:

- يقدم توصيات عملية لصانعي القرار في وزارة التعليم والجهات الحكومية الأخرى لتحسين كفاءة الإنفاق التعليمي وتوزيع الموارد بشكل أكثر فعالية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

- يساعد في تطوير استراتيجيات التمويل المستدام للقطاع التعليمي بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030، خصوصًا في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- يوفر أدوات لتقييم السياسات الحالية للتمويل الحكومي ومعالجة المشكلات المتعلقة بالضغط المالي على الميزانية العامة.
- يساهم في توجيه الاستثمارات التعليمية نحو تحسين جودة التعليم وتوسيع القدرة الاستيعابية للمدارس والجامعات، بما يدعم تحقيق العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص.

مصطلحات الدراسة:

تمويل التعليم الحكومي:

عرفها الحربي (2024م) بانه: " المبالغ التي يتم رصدها وتخصيصها للتعليم من قبل الميزانية العامة للدولة". (ص227)

ويمكن تعريف التمويل التعليمي إجرائيًا بأنه تخصيص الدولة للموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليف التعليم العام بمراحله المختلفة، بما يشمل النفقات الثابتة والتشغيلية. ويهدف إلى توفير تعليم مجاني أو مدعوم للمواطنين مع تحسين جودته. في إطار رؤية السعودية 2030، ومواكبة زيادة الطلب على التعليم وتعزيز كفاءة الإنفاق، بالإضافة إلى ضمان استدامة القطاع التعليمي.

الإطار النظري:

المبحث الأول: تمويل التعليم:

يكتسب التعليم أهمية كبيرة للفرد والمجتمع، إذ يُعتبر السبيل الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والعلمية، ويعد مؤشراً رئيسياً للتنمية البشرية واستثماراً في رأس المال البشري، من خلال تحقيق الإنجازات العلمية، وخلق المعرفة، وتنمية المهارات عبر تعليم وتدريب الطلاب، كما يسهم في تمكين الأفراد من تحقيق طموحاتهم المستقبلية، مما يعزز كفاءة الموارد البشرية ويدعم النمو الاقتصادي (مطر، 2022م، ص 2).

وبما أن التعليم يتعلق بإعداد الإنسان، العنصر الأساسي في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلم يعد الإنفاق عليه يُنظر إليه مجرد تكلفة استهلاكية، بل أصبح استثماراً في تحسين كفاءة وجودة الموارد البشرية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية (الشنيفي، 2018م، ص 70). لذلك تولي الحكومات اهتماماً كبيراً بزيادة الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة لضمان وصول التعليم للجميع وتحسين جودة مخرجاته (المصري، 2022م، ص 39). وتعددت الأسباب التي دفعت لتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة للتوسع في التعليم، بما يشمل المباني والمعدات والمعلمين، أهمها الإيمان بضرورة توفير التعليم للجميع، وزيادة طموحات الشعوب في تحسين حياتهم، إضافة إلى دور التربية في تقدم الأمم، مما جعل التعليم يحظى بحصة محددة في ميزانية الدولة ويتنافس باستمرار مع القطاعات الأخرى للحصول على التمويل اللازم (طعبلي، 2020م، ص 5).

نشأة فكرة تمويل التعليم: تاريخيًا وثقافيًا.

تعود جذور فكرة تمويل التعليم تاريخياً إلى تطور المجتمعات الصناعية الحديثة، حيث اعتمدت الدول الصناعية الرائدة مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان في البداية على التمويل المحلي أو القطاع الخاص لتوفير التعليم. فعلى سبيل المثال، كان الإنفاق على التعليم في فرنسا منخفضاً ويعتمد بشكل رئيسي على القطاع الخاص، إلا أنه مع منتصف القرن التاسع عشر بدأت الحكومات المحلية بزيادة التمويل عبر فرض ضرائب على البلديات، قبل أن تتولى الحكومة الوطنية معظم التمويل بحلول عام 1881م. بعد الثورة الصناعية، ازداد دور الحكومات المركزية والمحلية في تمويل التعليم، إدراكاً منها لأهمية التعليم كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي. وفي الولايات المتحدة، شهدت الفترة من 1950م إلى 1970م زيادة كبيرة في الإنفاق على التعليم من قبل الحكومات الفيدرالية والمحلية. وبذلك، ارتبطت فكرة تمويل التعليم بالاحتياجات المتزايدة للمجتمعات الصناعية للعمالة الماهرة، وأصبح واضحاً أن الاستثمار في التعليم يعود بفوائد اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد، ويعزز الاستقرار الاجتماعي ومستوى المعيشة.(Bhuiyan, 2019, p. 211)

ونشأت فكرة تمويل التعليم تاريخياً وثقافياً نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في بدايات القرن التاسع عشر، كانت المجتمعات المحلية مثل البلديات والمناطق التعليمية تتحمل المسؤولية الأساسية في تمويل

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

المدارس. ومع مرور الوقت، تعزز دور الحكومات المركزية في دعم التعليم، خصوصاً مع تطوير الأنظمة التعليمية العامة. خلال فترات ما قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، لعبت المؤسسات الخيرية مثل "كارنيجي" و"روكفلر" دوراً محورياً في تمويل برامج التبادل الأكاديمي، ما ساهم في ترسيخ ثقافة التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص. ومع بداية الحرب الباردة، أصبح التعليم جزءاً من الاستراتيجيات الدبلوماسية، إذ تم تمويل برامج التبادل الأكاديمي لتعزيز العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار، أصبح تمويل التعليم أداة مهمة لتحقيق التحديث والتنمية الاقتصادية، من خلال تعزيز مهارات الأفراد ودعم الاستقلال الثقافي عبر التبادل العلمي، ليصبح بذلك جزءاً أساسياً من السياسات التعليمية العالمية ويؤثر على التعليم كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الثقافية والاقتصادية والسياسية.(Berg et al., 2015,p90)

أوائل من طرحوا مفهوم تمويل التعليم عبر التاريخ:

تناول العديد من المؤرخين والباحثين موضوع تمويل التعليم عبر التاريخ من خلال دراسات مختلفة تتعلق بتمويل المدارس في أزمنة ومناطق جغرافية متنوعة. من أبرز هؤلاء كارل كايسل الذي درس تمويل المدارس في ماساتشوستس خلال القرن التاسع عشر، ونورمان موريس الذي بحث سياسات إصلاح تمويل المدارس في إنجلترا وويلز بين عامي 1833م و1870م. كما أجرى كل من راي منغرو وباتريك هاريغان دراسات مستفيضة حول تمويل المدارس في فرنسا خلال القرن التاسع عشر، فيما قام ديفيد ميتش بتحليل العلاقة بين المنح الحكومية والتعليم في إنجلترا. بالإضافة إلى ذلك، درس كل من بيتر ليندرت ونانسي بادي تمويل المدارس اللامركزي، بينما تناول إسبيورن لارسون ويوهانس ويستبرغ ومادلين ميشالسون وماغنوس سفينسون التمويل التعليمي في السويد بين القرنين التاسع عشر والعشرين، ما يعكس الاهتمام المتزايد بتاريخ تمويل المدارس في سياقات مختلفة (Berg et al., 2015, p. 4). وكانت من بين أولى الدراسات المؤسسية في البحث عن تمويل التعليم تقرير ديرينغ في المملكة المتحدة عام 1997م، الذي اقترح توزيع تكلفة التعليم بين الحكومة والطلاب وأرباب العمل، بعد أن كان التمويل يعتمد بشكل رئيسي على المنح الحكومية. وفي دول أخرى مثل السويد، لعبت الحكومات المحلية والفلاحون وأصحاب الأراضي دوراً في تمويل التعليم، حيث ساهمت هذه الفئات بتغطية جزء من تكاليف التعليم، لا سيما خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وبذلك، يمكن القول إن فكرة تمويل التعليم بدأت تتبلور بشكل منظم منذ القرن التاسع عشر، مع تداخل عناصر حكومية وأهلية لتغطية التكاليف التعليمية (Admin, 2024, p. 1).

مفهوم تمويل التعليم:

جاء في دائرة المعارف أكسفورد الحديثة أن التمويل "هو ذلك الفرع من التجارة الذي يختص بالإمداد برأس المال للمؤسسات والأعمال التجارية ويتصل التمويل بإدارة نفقات الحكومة وتجميع المال اللازم عن طريق الضرائب أو الاقتراض. ويقسم التمويل إلى تمويل عام وتمويل خاص أو تجاري" (طعبلي، 2020م، ص7).

ويعرف سايحي وحنفاوي (2022م) تمويل التعليم بأنه: " الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر تمويل مناسبة لتلبية الاحتياجات المالية للتعليم لأداء الأنشطة المختلفة بما يساعد على تحقيق الأهداف. (ص179)

كما عرفه الخليوي وآخرون (2021م) تمويل التعليم بأنه:" هو جميع المخصصات المالية الحكومية أو الخاصة والتي يتم رصدها للتعليم العام لتحقيق أهدافه". (ص93)

وقد عرف الوطبان (2020م) تمويل التعليم بأنه:" استحداث طرق جديدة لتنويع مصادر الإنفاق على التعليم لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية". (ص351)

وعليه يُعرف تمويل التعليم إجرائياً بأنه: تخصيص الموارد المالية لضمان توفير فرص تعليمية متساوية لجميع الأفراد، بما يشمل بناء المدارس، دفع رواتب المعلمين، وتطوير البرامج التعليمية والتقنيات، بهدف تعزيز رأس المال البشري وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فوائد تمويل التعليم

1. الفوائد الاقتصادية:

يُعد تمويل التعليم استثمارًا ذا أثر اقتصادي واسع، يسهم في تعزيز النمو على المستويين المحلي والدولي. إذ يتيح تمويل التعليم بشكل متنوع إعداد أفراد يمتلكون المهارات والمعرفة اللازمة لمواكبة التطورات في مختلف القطاعات، وتلبية احتياجات الأسواق المتغيرة. كما أن الأنظمة التعليمية المتقدمة، مثل تلك في الولايات المتحدة، التي تعتمد على معايير عالية وأدوات تقييم فعّالة، ترفع من مكانة الدولة في صناعة التعليم عالميًا، مما يعزز

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

قدرتها على جذب الاستثمارات المتنوعة في هذا القطاع. إضافة إلى ذلك، يسهم تمويل التعليم في رفع الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وتحسين الأجور ومستوى المعيشة، بما يدعم تحقيق رفاهية اجتماعية أكبر واستدامة اقتصادية طويلة الأمد .(Bhuiyan, 2019, p. 116) وتشير تمارا**(Tamara, 2016, p. 1)** إلى أن استثمار وتمويل التعليم يعزز من كفاءة الأفراد ويزيد من قدرتهم على المساهمة الفعّالة في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يساهم في تقليل البطالة، وتحسين الدخل القومي، وزيادة الاستهلاك، بما يدعم الاستدامة والنمو الاقتصادي بشكل شامل.

2. الفوائد الاجتماعية:

يُعتبر تمويل التعليم من الركائز الأساسية لبناء المجتمعات وتحقيق التنمية الشاملة، إذ يسهم في القضاء على الأمية والفقر عبر توفير فرص تعليمية متساوية لجميع الأفراد. ولا يقتصر هذا التمويل على إنشاء المدارس ودفع رواتب المعلمين فحسب، بل يشمل أيضًا ضمان فرص تعلم عادلة لكافة الفئات، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويقلص الفجوات الاقتصادية والتعليمية. من خلال هذه الموارد، يكتسب الأفراد المهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة الفاعلة في سوق العمل والمساهمة في النمو الاقتصادي، ما يزيد الإنتاجية ويحفز الابتكار. كما يسهم التعليم الجيد في التنمية المستدامة عبر تجهيز الأجيال القادمة بالأدوات اللازمة لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، يسهم تمويل التعليم في تحسين مستوى الصحة والرفاهية من خلال تعزيز الوعي الصحي وتقليل المخاطر، مما يحسن جودة الحياة في المجتمع. كما يدعم تعزيز المساواة بين الجنسين وفتح الفرص للجميع، ما يعزز التكافؤ الاجتماعي ويمنح كل فرد فرصة عادلة لتحقيق إمكانياته. وفي المجمل، يمثل تمويل التعليم استثمارًا طويل الأمد يعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات، ويعد من العوامل الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز العدالة والمساواة(Ministry of Education, Science, and Culture, 2023) .

و تشير جوهانسون(Johansen, 2024,p88) إلى أن تمويل التعليم يعد أحد العناصر الجوهرية التي تسهم في تقدم المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة. فهو يوفّر الموارد اللازمة لبناء وصيانة المؤسسات التعليمية، وتطوير المناهج، وتزويد المدارس والتخصصات التعليمية بالتقنيات الحديثة التي تحسن جودة التعليم. من خلال التمويل الكافي، يمكن ضمان وصول التعليم إلى جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المحرومة، مما يساعد في تقلل الفجوات التعليمية بين الطبقات الاجتماعية. كما يعزز تمويل التعليم من تطوير مهارات الأفراد وقدراتهم، مما يتيح لهم المشاركة الفاعلة في سوق العمل والمساهمة في النمو الاقتصادي. وتلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص دورًا مهمًا في توفير تمويل إضافي، ما يزيد من فرص الوصول إلى التعليم ويشجع على الابتكار في البرامج التعليمية. في المجمل، يعد تمويل التعليم أداة استراتيجية لبناء مجتمع متقدم يتميز بالعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وبناءً على ما سبق فإن تمويل التعليم يعد من أهم الاستثمارات الاستراتيجية التي تعود بالفوائد على جميع المستويات؛ فهو يساهم في تحسين جودة العملية التعليمية من خلال تطوير المناهج وتوفير بيئة تعلم حديثة مدعمة بالتكنولوجيا، مما يرفع من كفاءة المعلمين والطلاب على حد سواء. كما ينعكس على التنمية الاقتصادية عبر بناء رأس مال بشري مؤهل يواكب احتياجات سوق العمل ويعزز الإنتاجية والابتكار. ومن الناحية الاجتماعية، يقلل التعليم الممول جيدًا من معدلات الفقر والبطالة والجريمة، ويعزز العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة فرص متساوية للتعلم لجميع الفئات. كذلك يسهم في رفع مستوى الوعي والثقافة والصحة العامة، ويقوي قيم المواطنة والانتماء. وعلى المدى البعيد، يضمن تمويل التعليم استدامة التنمية وتحقيق التقدم الشامل للأمم.

تمويل التعليم كاستثمار طويل الأجل:

يُعتبر تمويل التعليم استثمارًا طويل الأجل لما له من آثار مستدامة على المدى البعيد. من خلال دعم المدارس والجامعات والتقنيات التعليمية، يتم تطوير رأس المال البشري، ما يعزز الإنتاجية والابتكار في الاقتصاد. رغم التحديات والمنافسة، يوفر قطاع التعليم فرصًا مستمرة مع تزايد الطلب على تعليم عالي الجودة، مما يحقق عوائد مالية واجتماعية كبيرة ويسهم في التنمية المستدامة (الزهراء، 2024م، ص3).

ويشير سميث (Smith, 2019, p. 1) إلى أن تأثير هذا الاستثمار يمتد ليشمل كلاً من الاقتصاد والمجتمع، حيث يسهم في بناء قوة عمل مؤهلة تعمل على زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. من خلال تخصيص الموارد لبرامج التعليم والتدريب المهني، يتم تطوير مهارات الأفراد، مما يشجع على الابتكار وريادة الأعمال، ويخلق فرص عمل جديدة ويسهم في تطوير الصناعات المتقدمة. كما أن تمويل التعليم يعزز قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، مما يساعد في الحفاظ على استقرار النمو وتقليل تأثير الأزمات.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

من الناحية الاجتماعية، يساهم التعليم في تقليص الفجوات الاقتصادية وتحقيق التنقل الاجتماعي، ويخفف من التكاليف المرتبطة بالجريمة والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي، مما يقلل من العبء على الحكومات. بشكل عام، يمثل تمويل التعليم حجر الزاوية في تعزيز قدرة الدول على المنافسة في الاقتصاد المعرفي العالمي، وفتح آفاق جديدة للاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تعود فوائده بالنفع عبر الأجيال وتدعم الاستقرار والازدهار على المدى الطويل.

وعليه يُعتبر تمويل التعليم استثمارًا طويل الأجل لأنه لا يقتصر على تحسين أوضاع الأفراد والمجتمعات في الوقت الراهن، بل يُؤسس لمستقبل أكثر استقرارًا وتطورًا. فعندما تُخصص الموارد لتطوير المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات، وتدريب المعلمين، وتحديث المناهج، لا يظهر العائد بشكل فوري، بل يتجسد تدريجيًا عبر أجيال متعاقبة من الكفاءات التي تدعم الاقتصاد الوطني وتعزز الابتكار. كما يسهم الاستثمار في التعليم في خلق مواطنين أكثر وعيًا ومسؤولية، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي والسياسي. من هنا، يعد تمويل التعليم أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يضمن تراكم رأس المال البشري القادر على مواجهة التحديات وبناء مستقبل مزدهر.

تمويل التعليم العام والعالي:

تمويل التعليم العام يتركز بشكل أساسي على دعم المدارس الابتدائية والثانوية، حيث يعتمد بشكل رئيسي على الميزانيات الحكومية لتوفير التعليم مجانًا أو بتكاليف منخفضة لجميع المواطنين. في المقابل، يشمل تمويل التعليم العالي الجامعات والكليات، ويستند إلى مزيج من التمويل الحكومي والمنح الدراسية، إضافة إلى الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب والمساهمات المقدمة من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية.وقد أظهرت مجموعة من الدراسات السابقة مثل البشر وآخرون، 2023، ص143)، و(هانيبالسون، 2020، ص76)، و(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[OECD] ، (2023، و(وزارة التعليم والعلوم والثقافة، 2023، ص5)، و(الشنيفي، 2018م، ص84) أن هذا التوجه يعكس طبيعة التمويل المختلف بين النوعين من التعليم.

وعليه يختلف تمويل التعليم العام عن تمويل التعليم العالي من حيث الأهداف والمصادر والنتائج؛ فالتعليم العام الذي يشمل المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية يُموَّل غالبًا من الموازنات الحكومية باعتباره حقًا أساسيًا للجميع ووسيلة لضمان تكافؤ الفرص ومحاربة الأمية وبناء الأساس المعرفي للمجتمع. أما التعليم العالي فيرتبط بالجامعات والمعاهد، ويعتمد تمويله على مزيج من الدعم الحكومي والرسوم الدراسية والمنح والقطاع الخاص، إذ يُنظر إليه كاستثمار متقدّم يهدف إلى تطوير البحث العلمي والابتكار وإعداد كوادر متخصصة تلبي احتياجات سوق العمل. وبذلك يحقق تمويل التعليم العام فوائد اجتماعية واسعة مثل العدالة وتقليل الفقر، في حين يسهم تمويل التعليم العالي في تعزيز التنافسية الاقتصادية وخلق المعرفة الجديدة والتنمية المستدامة.

مصادر تمويل التعليم:

يمكن تصنيف مصادر تمويل التعليم إلى ثمانية محاور رئيسة كما ذكرها (Misrawita & Abdul Karim, 2024, p. 74). وهي:

- **الحكومة المركزية:** تتحمل الحكومات المركزية جزءًا أساسيًا من تكاليف التعليم من خلال الموازنات الوطنية، بما يشمل النفقات التشغيلية، رواتب الكوادر التعليمية، وتوفير البنية التحتية والمستلزمات.
- **الحكومات المحلية:** تُخصّص السلطات المحلية أو الإقليمية جزءًا من موازناتها لدعم المؤسسات التعليمية الواقعة ضمن نطاقها، مثل المدارس الابتدائية أو الثانوية، وتغطية الرواتب والبرامج التعليمية المحلية.
- **اللجان المدرسية:** تلعب اللجان المدرسية دورًا استشاريًا وداعمًا، حيث تسهم في البحث عن مصادر تمويل إضافية من المجتمع المحلي، وتقديم المشورة لضمان جودة العملية التعليمية.
- **المؤسسات والجمعيات:** تسهم المؤسسات والجمعيات غير الربحية في تمويل التعليم من خلال التبرعات والمنح والدعم المادي والمعنوي، مع الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة.
- **الطلاب:** قد تساهم المدارس في غرس ثقافة التكافل من خلال مبادرات طوعية ورمزية، مثل التبرعات البسيطة لدعم زملائهم أو تمويل بعض الأنشطة التربوية.
- **الخريجون :**تبرعات الخريجين تمثل رافدًا مهمًا للتمويل، خاصة عندما يكونون ناجحين اقتصاديًا، وغالبًا ما تُجمع من خلال جمعيات أو روابط خريجين.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

- **أولياء الأمور:** يمكن إشراك أولياء الأمور في دعم التعليم عبر مساهمات مادية أو عينية، بشرط أن تكون شفافة وموجهة لتطوير البيئة التعليمية وتحسين جودة التعلم.
- **الرعاة والداعمون:(Foster Parents/Sponsors)** قد يتولى بعض الأفراد أو الجهات تحمل نفقات تعليم طلاب من الفئات الأقل حظًا أو الأيتام، سواء بشكل كامل أو جزئي، لدعم استمرارية تعليمهم.

وفي دراسة الطويرقي (2012م، ص269) يشير أنه بالرغم من اختلاف نظم التعليم وأساليب الإدارة والتمويل عالميًا، يمكن تصنيف أهم مصادر تمويل المؤسسات التعليمية في السعودية إلى:

1. **المصادر الحكومية:** تلجأ الحكومة لتمويل التعليم بشكل مباشر من خلال الواردات الثابتة المنتظمة ضمن الميزانية العامة للدولة، والتي تُخصص للتعليم وتشمل: النفقات الثابتة :مثل بناء المدارس والجامعات، وتجهيزها بالمعدات، والأثاث، والبنية التحتية. والنفقات الدورية :مثل رواتب المعلمين والموظفين، وتكاليف الصيانة والإصلاح، والمصروفات التشغيلية الأخرى.
2. **المصادر الخاصة:** نظرًا لزيادة تكاليف التعليم وتحمل الدولة جزء كبير من التمويل، أصبح للقطاع الخاص دور مهم في ذلك، وتشمل المصادر الخاصة: الرسوم الدراسية :فرضها على الطلاب في بعض المؤسسات التعليمية الخاصة لتغطية جزء من التكاليف. الهبات والتبرعات :تقديمها من الأفراد أو المؤسسات لدعم مشاريع تعليمية أو منح دراسية.

وتضيف أمل الحربي (، 2017م، ص63) إلى المصادر السابقة **التمويل المختلط**: هو نموذج تمويلي يجمع بين التمويل الحكومي والتمويل الخاص للتعليم، حيث تتولى الدولة أو المؤسسات التعليمية توفير الخدمات التعليمية، بينما يساهم الأفراد بدفع رسوم محددة مقابل هذه الخدمات

وتماشيً مع ما سبق تتنوع مصادر تمويل المؤسسات التعليمية في السعودية بما يضمن استدامة العملية التعليمية وتطويرها؛ حيث يُعد التمويل الحكومي المصدر الأساسي من خلال الميزانية العامة للدولة التي تغطي رواتب المعلمين، بناء المدارس والجامعات، وتوفير التجهيزات التعليمية. كما تساهم الرسوم الدراسية في بعض المؤسسات الأهلية والجامعات الخاصة في دعم النفقات التشغيلية. إضافة إلى ذلك، هناك المنح والبرامج الممولة التي تقدمها الدولة أو الشركاء الدوليون لدعم البحث العلمي والابتعاث. ويلعب القطاع الخاص دورًا متناميًا عبر الاستثمار في التعليم الأهلي، ورعاية المشاريع والأنشطة التعليمية، إلى جانب المبادرات المجتمعية والخيرية التي تدعم الطلاب المحتاجين أو تموّل إنشاء مرافق تعليمية. وبهذا التنوع في المصادر، تسعى السعودية إلى ضمان جودة التعليم وتعزيز دوره في التنمية الوطنية.

المبحث الثاني: تحديات تمويل التعليم الحكومي في السعودية

أن تمويل التعليم في السعودية يواجه عدة تحديات رئيسية، منها قصور التخطيط والاستثمار في المشاريع السابقة، وتركيز القرارات مع غياب الصلاحيات الكافية، وضعف الرقابة والمحاسبة وتقويم الأداء. كما توجد مشكلة في عدم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، إلى جانب وجود فجوة بين الخطط التعليمية والواقع العملي، ومحدودية الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات مع زيادة الطلب على التعليم. إضافة إلى ذلك، يلاحظ انخفاض مستوى استخدام تقنية المعلومات، وانتشار البيروقراطية مع قلة الصلاحيات الممنوحة، مما يحد من فعالية التمويل وقدرته على مواجهة هذه التحديات (الحربي أمل، 2025م، ص44).

وتضيف أماني البابطين (2019م) أن أحد أبرز التحديات التي تواجه نظام تمويل التعليم في السعودية يتمثل في الارتفاع الكبير لنسبة الإنفاق الحكومي على التعليم، بما يفوق معدلات العديد من الدول، ما يشكل عبئًا ماليًا كبيرًا على ميزانية الدولة. كما يواجه النظام صعوبة إضافية نتيجة رفض بعض القيادات إقامة شراكات مع القطاع الخاص، الأمر الذي يحد من إمكانية تنويع مصادر التمويل وتخفيف الضغط المالي على الدولة. (ص56)

بالإضافة إلى ذلك يشير الفراج (2021م) أن تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية يواجه عدة تحديات رئيسية، أبرزها الاعتماد الكبير على الدعم الحكومي فقط، وضعف ارتباط البرامج التعليمية بالمؤسسات الإنتاجية في المجتمع، بالإضافة إلى محدودية الاعتمادات المخصصة للنفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية. (ص 54)

وبناء على دراسة السيف وآخرون (2024م ص6) فإن القطاع العام يتحمل العبء الأكبر في تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، بينما يسهم القطاع الخاص والأفراد بنسبة ضئيلة فقط، على عكس الدول المتقدمة التي يشارك فيها القطاع الخاص والأفراد بشكل كبير في تغطية نفقات التعليم. ومع تزايد الضغوط الاقتصادية

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

والاجتماعية والديموغرافية في السنوات الأخيرة وما ترتب عليها من ارتفاع ملحوظ في الإنفاق الحكومي على القطاع التعليمي، أصبح تمويل التعليم يمثل تحديًا كبيرًا يتطلب حلولًا عاجلة، ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى العام أيضًا. ومن أبرز التحديات التي تواجه تمويل التعليم في المملكة ما يتجسد في النقاط التالية:

- ضعف اهتمام القادة في المؤسسات التعليمية بتنمية وتنويع مصادر التمويل الذاتي.
- عدم كفاية الأنظمة واللوائح المنظمة لتنويع مصادر التمويل الذاتي.
- قلة الصلاحيات الممنوحة للقادة من وزارة التعليم.
- محدودية البرامج التدريبية المتخصصة في مجال التمويل الذاتي.
- انخفاض العوائد المتوقعة، ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين بسبب محدودية الفرص الاستثمارية في المدارس الحكومية.

أكدت نتائج دراسة آل مهدية (2025م) أن من أبرز التحديات التي تواجه اقتصاديات التعليم ومصادر تمويله ما يلي:

1. ضعف التعامل مع التعليم كاستثمار اقتصادي: لا يزال التعليم يُنظر إليه بشكل رئيسي كخدمة اجتماعية، دون الاهتمام الكافي بعوائده الاقتصادية والتنموية. وهذا يشكل عائقًا أمام الاستفادة القصوى من التعليم كأداة للتنمية الاقتصادية.
2. الحاجة إلى تطبيق أدوات التحليل الاقتصادي القياسي: من الضروري تبني أدوات ونظريات التحليل الاقتصادي القياسي لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة في المؤسسات التعليمية. إلا أن هذا يُعد تحديًا كبيرًا، حيث يتطلب تطبيق هذه الأدوات مهارات خاصة وقدرة على القياس بدقة، وهو ما قد يصعب تنفيذه في بعض السياقات.
3. ارتفاع تكاليف التعليم: تزايد النفقات التشغيلية والإدارية للمؤسسات التعليمية يؤدي إلى زيادة التكاليف بشكل مستمر. هذا يفرض تحديات كبيرة على الحكومات والمجتمع لتوفير الموارد اللازمة لضمان استدامة العملية التعليمية.
4. وجود هدر تربوي: ناتج عن سوء التخطيط أو ضعف الكفاءة في إدارة الموارد، مما يؤدي إلى إهدار الإمكانات البشرية والمالية. هذا الهدر يقلل من فعالية النظام التعليمي ويزيد من التكاليف غير الضرورية.
5. تأثر العرض والطلب على التعليم بالسياسات التعليمية: تتأثر عملية توازن العرض والطلب على التعليم بشكل كبير بالسياسات الحكومية والتدخلات التعليمية. هذا يعقد عملية التوفيق بين احتياجات سوق العمل والمجتمع والموارد المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.
6. الحاجة إلى إيجاد بدائل تمويل مستدامة: من المهم البحث عن مصادر تمويل بديلة ومستدامة للحد من الاعتماد على المصادر الحكومية التقليدية. هذا يسهم في ضمان استمرارية العملية التعليمية دون التأثير على جودتها أو قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

(ص 165)

وعليه تواجه عملية تمويل التعليم الحكومي في السعودية عدة تحديات تعكس طبيعة المرحلة التنموية وتطلعات "رؤية 2030". من أبرز هذه التحديات الاعتماد الكبير على الإنفاق الحكومي كمصدر أساسي، مما يجعل قطاع التعليم عرضة لتقلبات أسعار النفط وتغيرات الإيرادات العامة. كما يُعد الإنفاق المرتفع لتغطية البنية التحتية التعليمية الضخمة ورواتب الكوادر تحديًا في ظل الحاجة المستمرة للتوسع وتحسين الجودة. ويضاف إلى ذلك ضعف مساهمة القطاع الخاص مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث ما زالت الشراكات التعليمية والاستثمار الأهلي في بداياتها. كذلك يبرز تحدي توزيع الموارد بعدالة بين المناطق لضمان تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، إلى جانب الحاجة إلى رفع كفاءة الإنفاق عبر تحسين الحوكمة والرقابة وترشيد المصروفات. ومن التحديات أيضًا مواكبة التطور التكنولوجي والإنفاق على البحث العلمي والابتكار بما يتناسب مع المتغيرات العالمية.

الدراسات السابقة

تم الاّطلاع على العديدِ من الدّراسات السّابقة التي لها علاقةٌ بموضوع الدّراسة، من أجلِ إعطاء خلفيّة وافيةٍ لموضوع هذه الدّراسة، والتي تمّ عرضها وفقًا لتسلسلها الزمنيّ من الأحدث إلى الأقدم وتم تقسيمها إلى قسمين ، وذلك على النّحو التالي:

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة الحربي أمل (2025م) بعنوان : " تحديات تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية جامعة طيبة أنموذجًا:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ومقترحات تمويله، من خلال استعراض أهم التجارب العالمية وتجارب الجامعات السعودية. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي الوثائقي والميداني، حيث تم توزيع استبانة على عينة عشوائية مكونة من 147 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة طيبة.أظهرت نتائج البحث أن غياب الأنظمة المحاسبية، يؤدي إلى تقليل الشفافية، وبالتالي يُعد من أبرز التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي. كما تم تحديد الطلب المتزايد على التعليم كأحد التحديات الهامة، بينما كانت ندرة البحوث والدراسات الجامعية المتعلقة بكفاءة الإنفاق والتمويل الجامعي أقل هذه التحديات.أما بالنسبة للبدائل الممكنة لتمويل التعليم العالي، فقد تم التأكيد على ضرورة استثمار مرافق مؤسسات التعليم العالي بما يعود عليها بالمردود المالي المناسب وتحويلها إلى مراكز إنتاج (الجامعة المنتجة) كأهم الحلول، في حين كان مقترح التسويق التجاري لمنتجات مؤسسات التعليم العالي أقل استجابة.

دراسة آل مهدية (2025م) بعنوان :" اقتصاديات التعليم وأثره على المؤسسات التعليمية لإيجاد بدائل مقترحة لتمويل التعليم" .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اقتصاديات التعليم، وأثره على المؤسسات التعليمية لإيجاد بدائل مقترحة لتمويل التعليم، والتعرف على طرق التمويل للتعليم، والكشف عن الهدر التربوي وأسبابه المختلفة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج النظري، وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة والمقابلة الشخصية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: هناك اختلاف في تعريف اقتصاديات التعليم نتيجة لاختلاف وجهات النظر والتخصصات وحداثة هذا العلم، وأن التعليم عملية استثمارية شأنها شأن صور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وله عائد اقتصادي فضلًا عن العوائد الاجتماعية مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب التحليل القياسي الاقتصادي لتحسين أدائه ورفع كفاءته الداخلية والخارجية، وأن التكلفة في التعليم هي كافة النفقات التي تنفق في استمرار أداء رسالتها، ويمكن أن يكون للسياسات والتدخلات التعليمية تأثير في تفسير العرض والطلب على التعليم.

دراسة ميسراويتا وعبد الكريم (Misrawita & Abdul Karim, 2024) بعنوان " مصادر تمويل التعليم".

يهدف هذا البحث إلى تحديد وتحقيق الاستفادة المثلى من مختلف مصادر تمويل التعليم التي يمكن للمؤسسات التعليمية استخدامها. ولتحقيق ذلك، استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات السابقة ذات الصلة بتمويل التعليم. واعتمدت الدراسة على أدوات جمع البيانات الثانوية، بما في ذلك المقالات العلمية، والتقارير الرسمية، والدراسات السابقة الصادرة عن الحكومات والمنظمات الدولية. وتشمل عينة الدراسة المؤسسات التعليمية والحكومات والجهات المانحة المذكورة في هذه الدراسات السابقة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وتُظهر النتائج أن مصادر تمويل التعليم تشمل الحكومات المركزية والمحلية، والمؤسسات، وأولياء أمور الطلاب (اللجان)، وتبرعات الطلاب، والمساعدات الخارجية، والخريجين، وأولياء الأمور الطلاب، إضافةً إلى التبرعات غير المقيّدة مثل الزكاة والإنفاق والصدقات والأوقاف. وبذلك يُؤمل أن تتمكن المؤسسات التعليمية من تنفيذ برامجها بشكل جيد دون أن تُقيَّد بمشكلات التمويل.

دراسة الحربي عبد العزيز (2024م) بعنوان : " بدائل تمويل التعليم العام من وجهة نظر قادة المدارس الحكومية بالمدينة المنورة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على بدائل تمويل التعليم العام من خلال التمويل الذاتي للمدارس ومساهمة القطاع الخاص والمجتمع المحلي، والتعرف على المعوقات التي تحول دونها وذلك من وجهة نظر قادة مدارس البنين الحكومية بالمدينة المنورة. ولتحقيق الغرض من الدراسة استخدم الباحث المنهج الكمي. وقد طور الباحث استبانة كأداة للدراسة وتم تحكيمها من قبل الخبراء في هذا المجال. وقد تم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة والذي تكوّن من جميع قادة مدارس التعليم العام الحكومية للبنين بالمدينة المنورة والبالغ عددها 288 مدرسة وذلك باستخدام نماذج قوقل بعد أن تم أخذ الإذن الرسمي من إدارة التعليم بمنطقة المدينة المنورة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى موافقة المشاركين على التمويل الذاتي للمدارس على بدائل تمويل القطاع الخاص والمجتمع المحلي لمدارس التعليم العام الحكومية. وفيما يتعلق بوجود معوقات تحول دون وجود بدائل تمويلية للتعليم العام فقد جاءت

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

موافقة المشاركين عالية جدًا كم اظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات المشاركين تعزى للمراحل الدراسية في المدرسة في المحور الأول، وفروق دالة احصائيًا تعزى لمتغير العمر في المحور الثالث. ولا يوجد أي فروق دالة إحصائيًا تعزى لمتغير المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، المنصب الوظيفي، النطاق الجغرافي للمدرسة.

دراسة البشر (2023م) تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف واقع تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية ألمانيا الاتحادية، بالإضافة إلى التعرُّف على واقع تمويل التعليم في أربع من الدول الإسكندنافية؛ وهي السويد، النرويج، آيسلندا ومملكة الدانمارك. وقد اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي المقارن** من خلال جمع البيانات وتحليلها ومقارنة أوجه الشبه والاختلاف بين الدول محل الدراسة . وتوصلت نتائج الدراسة إلى اختلافات في طرُق التمويل بين دول الدراسة، كما وجدت الدراسة أن هناك اختلافًا في طرُق تمويل المدارس العامة والجامعات العامة في الولايات المتحدة وألمانيا، بينما تُشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تقارُبًا في طرُق التمويل بين المدارس العامة والجامعات العامة في كلٍّ من المملكة العربية السعودية ومُعظم الدول الإسكندنافية.

دراسة مؤيد (Moeed, 2023) هدفت إلى استكشاف العلاقة بين التمويل أو الإنفاق الحكومي والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مع التمييز بين التأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى للتمويل على التعليم العالي. لتحقيق ذلك، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على البيانات الثانوية، حيث اعتمدت على سلاسل زمنية ثانوية للفترة من 2000 إلى 2021 .وتم استخدام أدوات الاقتصاد القياسي، بما في ذلك اختبار ADFو PPلتقييم ثبات البيانات، بالإضافة إلى نموذج ARDL واختبارات Bound لفحص العلاقات قصيرة وطويلة المدى. وأظهرت النتائج أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي وملموس على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وساعد بشكل كبير في دعم البنية التعليمية للمدارس.

دراسة السبيع ومغربة (AlSabae & Maghrabah, 2023,) هدفت إلى استقصاء عقبات تنويع مصادر التمويل في جامعة نجران في ضوء نظام الجامعات رقم 27 لعام 1441هـ من منظور القيادات الأكاديمية والإدارية. ولتحقيق ذلك، استخدم الباحثون المنهج التحليلي الوصفي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبيان مؤلف من 40 عبارة، وزُع على عينة مقصودة طبقية تضم 90 قائدًا في جامعة نجران. وأظهرت النتائج أن درجة العقبات الداخلية والخارجية لتنويع مصادر التمويل في الجامعة كبيرة، بمتوسط 3.77. كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة وفقًا لمتغيرات نوع الوظيفة ومستوى التوظيف وسنوات الخبرة، بينما وُجدت فروق لصالح الكليات النظرية في استجابتها للعقبات الخارجية وللاستبيان ككل، وفروق لصالح الحاصلين على درجة الدكتوراه في إجاباتهم بشأن العقبات الداخلية والخارجية وللاستبيان ككل.

دراسة إبتهال شعيب (2021م) هدفت الدراسة إلى معرفة أهم مصادر وأنواع التمويل في مجال التعليم، كما هدفت إلى التعرف على مبررات تنويع مصادر التمويل، هذا بالإضافة إلى بعض النماذج للدول المطبقة لذلك. وبغية تحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي. وأظهرت نتائج البحث وجود عدد كبير من مصادر تمويل التعليم مع تباين بين الدول في اختيار الأنسب لها. كما أظهرت النتائج تأثير تنويع مصادر التمويل على السياسة التعليمية لكل دولة باعتبار أن ممولي التعليم يساهمون في صنع القرار في السياسة التعليمية. خلصت الدراسة إلى أن تبني هذه الآليات المقترحة يسهم في تحقيق الاستدامة المالية للمؤسسات الجامعية، ويدعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء نظام تعليمي جامعي منافس عالميًا ومتنوع الموارد.

دراسة لولوة الفراج (2021م) هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المقترحة للتمويل. وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي. وتكونت أداة الدراسة من استبانة وزعت على العمداء والوكلاء لجميع الكليات بجامعة شقراء. بينت نتائج الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في جامعة شقراء في المملكة العربية السعودية هي اعتماد الجامعة على الدعم الحكومي فقط، وضعف ارتباط البرامج البحثية بالمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع، وضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الجارية. كما أن أهم الحلول للتمويل هي: تطوير النظام المالي ولإداري في جامعة شقراء، واستثمار الصناديق المالية بها، وترويج البحوث العلمية وتسويقها وتشجيع الابتكارات والأنشطة والخدمات الجامعية، وتنشيط الاهتمام بالأوقاف الجامعية، وإنشاء علاقات تعاونية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية. وقد أوصت الدراسة بمنح الجامعة الاستقلال الإداري وتبني صيغة الجامعة المنتجة، وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي لها.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

دراسة سوموال وآخرون(Sumual et al., 2021) تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مصادر تمويل التعليم وقياس حجم تأثير هذه المصادر على تحصيل الطلاب الدراسي. وقد استخدمت الدراسة **المنهج الوصفي مع تقنيات الارتباط**، حيث تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام صيغة الارتباط. وكانت **عينة الدراسة** تشمل جميع الطلاب الذين حصلوا على منح BKM (Bantuan Keluarga Miskin أو مساعدة الأسرة الفقيرة). وأظهرت نتائج البحث أن متوسط الإمكانيات لدى الطلاب كان مرضيًا، وأن تمويل التعليم له تأثير كبير على تحصيل الطلاب. وبالإضافة إلى عوامل تمويل التعليم، يتحدد التحصيل الدراسي أيضًا بعوامل أخرى مثل مثابرة الطلاب.

هدفت دراسة عقبة (2021م) إلى تحليل فلسفة تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية وواقعها الراهن، ومقارنتها بعدد من التجارب العالمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبريطانيا واليابان. كما سعت الدراسة إلى الاستفادة من الممارسات الدولية الناجحة من أجل وضع آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل الجامعات بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030 .اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن وفق منهج جورج بيريداي في تحليل النظم التعليمية. وتوصلت النتائج إلى ضرورة تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي من خلال عدة بدائل، أبرزها: التوسع في مراكز التعليم المفتوح، وإنشاء بيوت خبرة استشارية مدفوعة، وتبنّي فكرة الجامعة المنتجة لتحقيق التمويل الذاتي، وتعزيز الشراكات مع المجتمع والقطاع الخاص، وفرض رسوم دراسية رمزية، وتسويق البحوث العلمية، وبناء شراكات مع قطاع الأعمال، وتقديم قروض طلابية، واستثمار مرافق الجامعات، إضافة إلى عقد شراكات علمية مع خبراء وعلماء لتسويق خبراتهم داخل الجامعة وخارجها.

دراسة السيف والجرييسي والسعيد (2024م) توصلت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية ومقارنته مع واقع تمويل التعليم في عدد من الدول المتقدمة، منها فنلندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت النتائج تم هناك حاجة إلى تعيين كوادر وطنية مؤهلة وذات احترافية عالية لإدارة الموارد المالية، ووضع خطة استراتيجية لتنويع مصادر التمويل الذاتي في المدارس، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، وتشجيع تطبيق نموذج "المدرسة المنتجة" لتعزيز الموارد وتحسين جودة التعليم.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

- **منهجية الدراسة**:

أعدت هذا الدراسة بناء على المنهج النظري الوصفي التحليلي وهو منهج يساعد الباحثين على جمع البيانات بصورة منظمة من خلال أدوات قياس محددة، وذلك بهدف وصف الظواهر قيد البحث بدقة، وتحليلها، وتفسيرها، (المومني، والخوالدة،2020)، إذ تعتمد على تحليل الدراسات السابقة والمصادر العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، دون اللجوء إلى جمع بيانات ميدانية جديدة.

- **حدود الدراسة:**

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحديات التمويل الحكومي للتعليم في ضوء أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030

- **الحدود المكانية:** سوف تطبق الدراسة ضمن نطاق المؤسسات التعليمية الحكومية في المملكة العربية السعودية .
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة في عام 2025م

مصادر جمع البيانات وتحليلها:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة والمقالات العلمية المحكمة والكتب والتقارير الرسمية والمراجع الأكاديمية الحديثة ذات الصلة بموضوع البحث، وبلغ عددها 12 دراسة أسهمت في تحقيق أهداف البحث. وقد جُمعت البيانات من خلال مراجعة الأدبيات العلمية بشكل منهجي، مع التركيز على الدراسات التي تناولت الموضوع من منظور مشابه أو مكمل. وتم تحليل البيانات المستخلصة باستخدام الأسلوبين الوصفي والمقارن، من خلال تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات واستخلاص النتائج الرئيسة التي يمكن الاستفادة منها في سياق البحث.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

مناقشة اسئلة الدراسة

1. **مناقشة السؤال الأول والذي ينص على** " ما تحديات مصادر التمويل الحكومي في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030؟

تشير النتائج إلى أن أبرز التحديات تتمثل في الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي كمصدر أساسي، مما يجعل قطاع التعليم عرضة لتقلبات الإيرادات العامة، وضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم، إلى جانب محدودية الصلاحيات الممنوحة للقادة الإداريين في المدارس والجامعات وضعف الرقابة والمحاسبة، وارتفاع تكاليف التشغيل والنفقات الإدارية (الحربي أمل، 2025م؛ البابطين، 2019م؛ الفراج، 2021م). كما أظهرت الدراسات أن هناك فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ومحدودية الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات مع زيادة الطلب على التعليم، إضافة إلى ضعف استخدام التكنولوجيا وانتشار البيروقراطية (السيف وآخرون، 2024م). وأكدت الدراسات الأخرى على أن نقص البدائل التمويلية وتنويع مصادر التمويل الذاتي، وضعف الاهتمام بتطبيق نموذج "المدرسة والجامعة المنتجة"، يعد من أبرز العوائق أمام تحسين تمويل التعليم (آل مهدية، 2025م؛ الحربي عبد العزيز، 2024م؛ شعيب، 2021م؛ عقبة، 2021م). ومن خلال مراجعة هذه الدراسات، يتضح أن التحديات تمس جوانب متعددة، منها التخطيط الاستراتيجي، الإدارة المالية، الاعتماد على المصادر التقليدية، والارتباط المحدود بين التعليم والقطاع الإنتاجي، وهو ما يتطلب وضع استراتيجيات شاملة للتغلب عليها بما يتوافق مع أهداف "رؤية 2030." تواجه عملية تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية تحديات متعددة تتعلق بأربعة محاور رئيسة. أولها التخطيط الاستراتيجي للتمويل، حيث يلاحظ وجود قصور في وضع خطط شاملة لاستخدام الموارد المالية بشكل فعّال ومستدام، مما يؤدي إلى عدم التوازن بين احتياجات التعليم الحالية والمستقبلية ويزيد من ضغوط التمويل على النظام التعليمي. إذ يعاني النظام من ضعف الرقابة والمحاسبة على الموارد، ما قد يؤدي إلى هدر مالي ويحد من فعالية الإنفاق. كما أن قلة آليات القياس والتقويم المالي تجعل من الصعب تقييم مدى كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الأهداف المرجوة. اضافة الى الاعتماد الكبير على المصادر التقليدية للتمويل، مثل الدعم الحكومي المباشر، مما يجعل قطاع التعليم عرضة لتقلبات الإيرادات العامة والتغيرات الاقتصادية. ويحد هذا الاعتماد من قدرة المؤسسات التعليمية على الابتكار والاستثمار في تطوير البنية التحتية والخدمات التعليمية، ما يستلزم البحث عن بدائل تمويلية متنوعة ومستدامة. وكذلك الارتباط المحدود بين التعليم والقطاع الإنتاجي، حيث لا تتماشى مخرجات التعليم دائمًا مع احتياجات سوق العمل، ما يقلل من العوائد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في التعليم. ويستلزم ذلك تعزيز الشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، وربط البرامج التعليمية بالمهارات والكفاءات المطلوبة لضمان تحقيق قيمة مضافة للتعليم على المستويين الوطني والاقتصادي.

1. **الاجابة عن السؤال الثاني:** ما هو التصور المقترح للتغلب على التحديات التي تواجه مصادر التمويل الحكومي في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030؟

لبناء التصور المقترح لتحسين التحديات التي تواجه مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، سيتم أولاً استعراض الهدف من هذا التصور، ثم بيان الفلسفة التي يستند إليها، يلي ذلك عرض المنطلقات والركائز الأساسية التي يقوم عليها، ثم توضيح المقومات التي تدعمه، وصولاً إلى المقترحات والإجراءات العملية التي يمكن تطبيقها، مع مناقشة أبرز المعوقات التي قد تواجه تنفيذ هذا التصور. ويهدف هذا التمهيد إلى تقديم إطار شامل يساعد على فهم السياق العام للتصور قبل الدخول في تفاصيله المختلفة.

❖ **الهدف من التصور المقترح:**

يهدف هذا التصور إلى تعزيز كفاءة وفاعلية مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية بما يتوافق مع متطلبات رؤية 2030، من خلال التعرف على التحديات التي تواجه التمويل، وتقديم الحلول العملية لتجاوزها، بما يسهم في تحقيق استدامة الموارد المالية للقطاع التعليمي. كما يسعى التصور إلى تقديم آليات وإجراءات مبتكرة لتطوير إدارة الموارد المالية في المدارس والجامعات، وتنويع مصادر التمويل، وربط التعليم بالقطاع الإنتاجي بما يعزز الجودة التعليمية ويضمن استمراريتها.

❖ **فلسفة التصور المقترح:**

تنطلق فلسفة التصور من منظور تنموي واستراتيجي، يربط بين التمويل الفعال وتحقيق أهداف التنمية البشرية، ويرى أن الاستثمار في التعليم ليس فقط مسؤولية حكومية، بل رافد اقتصادي واجتماعي يجب تعزيزه من خلال التخطيط المالي السليم، وتحفيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

❖ **منطلقات التصور المقترح:**

- يعد التمويل المستدام والمتنوع أساسًا لضمان جودة التعليم واستمراريته، ولتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في تطوير القطاع التعليمي.
- تركز المنظومة على ربط التعليم بسوق العمل، مما يحقق مردودًا اقتصاديًا واجتماعيًا للموارد المستثمرة.
- يجب تعزيز دور الإدارة المالية في المؤسسات التعليمية عبر تطوير آليات الرقابة والمحاسبة وترشيد الإنفاق، وتفعيل دور التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة استخدام الموارد.
- يتطلب التغلب على التحديات اعتماد استراتيجيات شاملة تشمل التخطيط المالي طويل الأمد، وتنويع مصادر التمويل، وزيادة الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ورفع كفاءة الإنفاق.

❖ **ركائز التصور المقترح:**

- **ركيزة الاستراتيجية:**

وضع خطط طويلة المدى لإدارة الموارد المالية في المؤسسات التعليمية، بما يضمن استدامة التمويل وتحقيق أهداف رؤية 2030، وربطها بالخطط التنموية الوطنية.

- **ركيزة التنويع المالي:**

تطوير مصادر تمويل متعددة تشمل القطاع الخاص، والشراكات المجتمعية، والاستثمار الذاتي داخل المدارس والجامعات، لتقليل الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي.

- **ركيزة الكفاءة والإدارة المالية:**

تعزيز فعالية استخدام الموارد المالية من خلال تطبيق نظم مالية متقدمة، وتقنيات المحاسبة والرقابة، وتحسين آليات التخطيط المالي داخل المؤسسات التعليمية.

- **ركيزة الابتكار والبحث العلمي:**

تشجيع الابتكار في التعليم والمشاريع البحثية لجذب مصادر تمويل إضافية، وخلق قيمة اقتصادية من الأنشطة العلمية والخدمات التعليمية.

- **ركيزة الربط بسوق العمل والمجتمع:**

مواءمة برامج التعليم مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز الشراكات بين التعليم والقطاع الإنتاجي لضمان الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية من التمويل.

- **ركيزة التدريب وتنمية الكفاءات:**

تطوير مهارات القيادات التعليمية والإدارية في إدارة الموارد المالية، من خلال برامج تدريبية متخصصة لتحسين قدراتهم في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.

- **ركيزة الحوكمة والشفافية:**

تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية في استخدام الموارد المالية، بما يضمن العدالة في توزيعها، وكفاءة الإنفاق، وتقليل الهدر المالي

❖ **مقومات التصور المقترح:**

تتمثل مقومات التصور المقترح فيما يلي:

- **تنويع مصادر التمويل :**العمل على تقليل الاعتماد الكلي على الميزانية الحكومية من خلال تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص، وإدخال آليات التمويل الذاتي في المدارس والجامعات، واستثمار المرافق التعليمية لتحقيق دخل إضافي مستدام.
- **تعزيز الكفاءة المالية والإدارية :**تطوير النظم المحاسبية والرقابية داخل المؤسسات التعليمية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وتحسين التخطيط الاستراتيجي للإنفاق على التعليم.
- **ربط التعليم بسوق العمل :**تصميم البرامج التعليمية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي، لضمان عوائد اقتصادية واجتماعية من الاستثمار في التعليم.
- **تطبيق أدوات التحليل الاقتصادي والقياسي :**استخدام نماذج التحليل المالي والاقتصادي لقياس كفاءة استخدام الموارد التعليمية، والتخطيط المستقبلي لتقليل الهدر وتحسين الأداء الداخلي والخارجي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

- **رفع كفاءة الإنفاق :**التركيز على ترشيد المصروفات وتوزيع الموارد بشكل عادل بين المناطق التعليمية، بما يحقق تكافؤ الفرص وجودة التعليم في جميع أنحاء المملكة.
- **تعزيز الابتكار والاستدامة :**دعم المشاريع البحثية والتكنولوجية داخل المؤسسات التعليمية، وتشجيع استخدام الأدوات الرقمية لتطوير التعليم وتحقيق استدامة الموارد المالية.
- **بناء القدرات البشرية :**تأهيل الكوادر الإدارية والمالية في التعليم، لضمان إدارة موارد التعليم بكفاءة، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية.
- **التوعية المجتمعية والتشجيع على المشاركة :**نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين الأسر والمجتمع المحلي لدعم التعليم، وتعزيز دور الأفراد والمؤسسات في تمويل التعليم والمساهمة في استدامته.

❖ **مقترحات وإجراءات التصور المقترح:**

- **تطوير خطط استراتيجية شاملة لإدارة الموارد المالية في المؤسسات التعليمية:**

– إعداد خطط مالية طويلة ومتوسطة المدى تركز على استدامة التمويل وتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي فقط.

– تضمين مؤشرات قياس الأداء المالي لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتحديد مجالات الهدر المالي والفرص الاستثمارية.

– إعداد خرائط استثمارية توضح إمكانيات كل مدرسة أو جامعة في توليد دخل إضافي من خلال مشاريع داخلية أو خارجية.

- **تعزيز الشفافية والمحاسبة في الإنفاق:**

– تطبيق نظم مالية إلكترونية حديثة تساعد على متابعة الموارد المالية في الوقت الفعلي.

– إنشاء لجان مراقبة مستقلة لمراجعة الأداء المالي والتأكد من الالتزام بالخطط الاستراتيجية.

– اعتماد تقارير دورية للرقابة المالية، تشمل مؤشرات الأداء والموازنات التقديرية والحقيقية لكل مشروع تمويلي.

- **تنويع مصادر التمويل:**

– تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي من خلال مبادرات مشتركة مثل المشاريع البحثية والتدريبية والخدمات التعليمية المدفوعة.

– استثمار الأصول والمرافق التعليمية، مثل تأجير المختبرات أو القاعات، لتنمية الموارد الذاتية.

– الاستفادة من الأوقاف والمساهمات الخيرية والتمويل الرقمي (مثل المنصات الإلكترونية لجمع التبرعات والمبادرات التعليمية).

- **ربط التمويل بالمردود التعليمي والاقتصادي:**

– وضع نظام تقييم يربط التمويل المباشر بتحسين جودة التعليم والنتائج الأكاديمية للطلاب.

– تصميم برامج تمويلية تشجع الابتكار والإبداع لدى الطلاب والكادر التعليمي، بحيث يتم تحويل النتائج المتميزة إلى مشاريع قابلة للاستثمار.

– اعتماد التمويل القائم على الأداء لتعزيز المسؤولية لدى الإدارات التعليمية والكليات والجامعات.

- **تعزيز البرامج التدريبية المتخصصة:**

– تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للقادة والكوادر المالية في المؤسسات التعليمية لتطوير مهارات إدارة الموارد، التحليل المالي، وتخطيط الاستثمارات التعليمية.

– دمج مفهوم الاقتصاد التعليمي والتمويل المستدام ضمن المناهج التدريبية للقيادات الأكاديمية والإدارية.

– تشجيع التبادل المعرفي والخبرات مع المؤسسات الدولية لتبني أفضل الممارسات العالمية في التمويل التعليمي.

- **تعزيز الابتكار في التعليم وتحفيز البحث العلمي:**

– دعم المشاريع البحثية التي يمكن أن تولد مصادر تمويل إضافية أو تسهم في تطوير منتجات تعليمية قابلة للاستثمار.

– إقامة شراكات مع الجامعات والمؤسسات البحثية الدولية لزيادة فرص التمويل الخارجي والمبادرات المبتكرة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

- تشجيع ريادة الأعمال التعليمية لدى الطلاب والكادر الأكاديمي، مثل إنشاء برامج تعليمية رقمية أو مراكز تدريبية مدفوعة.
- اعتماد نظام الحوافز المالية للمشاريع التعليمية والبحثية المتميزة التي تحقق عوائد مالية أو مجتمعية ملموسة.

- **تعزيز الثقافة المالية والوعي المؤسسي:**
  - نشر الوعي بين أعضاء الهيئات التعليمية والإدارية حول أهمية التمويل الذاتي واستدامة الموارد.
  - تنظيم حملات توعوية حول كيفية استخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية داخل المدارس والجامعات.
  - تشجيع مشاركة الطلاب والمجتمع في مبادرات التمويل الذاتي، مثل المعارض العلمية، البرامج التدريبية، أو الفعاليات الثقافية التي تدعم موارد المؤسسة التعليمية.

❖ **معوقات التصور المقترح:**

- **الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي التقليدي :**حيث قد يؤدي ذلك إلى مقاومة التغيير وصعوبة إدخال مصادر تمويل بديلة.
- **ضعف الثقافة المالية لدى بعض القيادات التعليمية :**مما قد يعيق تطبيق أساليب إدارة الموارد المالية بشكل فعّال وتحقيق الاستدامة.
- **محدودية الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع :**رفض بعض الجهات التعليمية أو القيادات إبرام شراكات مع القطاع الخاص، مما يحد من تنويع مصادر التمويل.
- **البيروقراطية واللوائح المعقدة :**قد تؤدي إلى بطء تنفيذ المبادرات التمويلية الجديدة وتعقيد الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الذاتي.
- **محدودية الموارد البشرية المؤهلة :**نقص الخبرات والكفاءات المالية والإدارية المتخصصة في إدارة وتمويل التعليم يحد من القدرة على تنفيذ التصور بكفاءة.
- **تفاوت مستويات البنية التحتية التعليمية :**قد يصعب تطبيق مشاريع التمويل الذاتي في المدارس أو الجامعات التي تعاني من ضعف المرافق أو نقص التجهيزات اللازمة للاستثمار.
- **تحديات التغيير الثقافي والاجتماعي :**مقاومة المجتمع أو بعض العاملين داخل المؤسسات التعليمية لتغيير نمط التمويل التقليدي واعتماد أساليب جديدة قد تؤثر على فعالية التصور.
- **الضغوط الاقتصادية والتقلبات المالية :**تقلب الإيرادات العامة أو ارتفاع تكاليف التشغيل قد يعيق تنفيذ مشاريع التمويل المستدام على المدى الطويل.

ملخص البحث:

توصل البحث الحالي إلى أن تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية يواجه تحديات متعددة تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، الإدارة المالية، الاعتماد على المصادر التقليدية، ومحدودية ارتباط التعليم بالقطاع الإنتاجي، مما يستدعي وضع حلول شاملة تتوافق مع أهداف "رؤية 2030". وأكد البحث على أهمية تطوير آليات تمويلية متنوعة تشمل القطاع الخاص والشراكات المجتمعية والتمويل الذاتي، إلى جانب تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الموارد المالية. كما أبرز البحث ضرورة تدريب الكوادر المالية والقادة في المؤسسات التعليمية على أساليب الإدارة الحديثة، وتحفيز الابتكار والبحث العلمي لجذب مصادر تمويل إضافية. ومن خلال هذه الإجراءات والتوصيات، يمكن ضمان استدامة العملية التعليمية، وتحسين جودة التعليم، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، بما يساهم في بناء نظام تعليمي قوي وفعّال يواكب التطلعات التنموية للمملكة.

توصيات البحث:

يوصي البحث بضرورة:

1. تنويع مصادر تمويل التعليم لتشمل القطاع الخاص، والشراكات المجتمعية، والمبادرات الذاتية داخل المدارس والجامعات.
2. تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية من خلال تطبيق نظم مالية متقدمة وتقنيات حديثة.
3. ربط التمويل بالنتائج التعليمية والاقتصادية لضمان استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

4. تدريب الكوادر التعليمية والإدارية على إدارة الموارد المالية وتنمية مهاراتهم في التخطيط والابتكار المالي.
5. تحفيز البحث العلمي والابتكار الأكاديمي لجذب مصادر تمويل إضافية ودعم الاستدامة المالية للمؤسسات التعليمية.
6. تطوير خطط استراتيجية شاملة لإدارة الموارد المالية تتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

1. إجراء دراسات مستقبلية لتقييم فعالية مصادر التمويل الحالية في المدارس والجامعات الحكومية.
2. تطوير مؤشرات ومقاييس لتقييم كفاءة الإنفاق التعليمي وجودة استخدام الموارد المالية في المؤسسات التعليمية.
3. إعداد تصور مقترح لتفعيل استراتيجيات تنويع مصادر التمويل في المؤسسات التعليمية بما يضمن استدامتها.
4. تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المحلي في دعم وتمويل التعليم.

المراجع

1. البابطين، أماني. (2019م). تنويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية 2030 في ضوء التجربة الأمريكيه. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 8(9)، 5569.
2. البشر، سعود. (2023م). آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثلة في الولايات المتحدة. مجلة العلوم التربوية والإنسانية. (28)، 114.
3. الجهني، فيصل. (2022م). تنويع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030م: دراسة تحليلية. مجلة التربية، 3(193)، 626642.
4. الحربي، أمل. (2017م). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. مجلة العلوم التربوية، 2(1).
5. الحربي، إيناس. (2025م). تحديات تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية جامعة طيبة نموذجًا. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 9(2)، 3949.
6. الحربي، عبد العزيز. (2024م). بدائل تمويل التعليم العام من وجهة نظر قادة المدارس الحكومية بالمدينة المنورة. المجلة العربية للنشر العلمي، (65)، 224262.
7. الخليوي، إبرار؛ والعريفي، أحلام؛ والسالم، جنان، والتويجري، فاطمة. (2021م). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. المجلة التربوية، (8)، 84124.
8. الدمخ، أمينة، والعتيبي، سامية، والبارقي، مصلحة. (2019م). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (110)، 2342.
9. الزهراء، فاطمة. (2024م). كيف تستثمر في التعليم: دليل شامل لفرص الاستثمار في قطاع التعليم. مقال منشور،
https://mojazanba.com/economy/14944/2024/08/04/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D / 8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%
10. سايحي، الخامسة؛ وحنفاوي، أمال. (2022م). أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي قراءة في بعض التجارب العربية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 11(2)، 171191.
11. السيف، عواطف، والجريسي، أماني، والسعيد، هديل. (2024م). تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 13(6)، 111.
12. شعيب، ابتهال. (2021م). تنوع مصادر تمويل التعليم وتأثيرها على السياسات التعليمية. المجلة العربية للنشر العلمي، (30)، 210225.
13. الشمري، خالد. (2019م). مصادر تمويل التعليم وأوجه الأنفاق في عهد المسلمين " الوقف أنموذجًا". المجلة العلمية، 35(10)، 458475.
14. الشنيفي، علي. (2018م). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 10(2)، 7090.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

15. طعيلي، محمد. (2020م). تمويل التعليم وتاريخه ونظرياته. مجلة التربية والصحة النفسية، 4(2)، 433.
16. الطويرقي، نوال. (2012م). مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا (دراسة مقارنة). دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 1(24)، 265287.
17. العردان، أمل؛ والعرفج، نورة. (2020م). الإنفاق على التعليم في الدول العربية وغير العربية تركيا وفلسطين والسعودية دراسة مقارنة. المجلة العربية للتربية النوعية، 4(11)، 95138.
18. عقبة، محمد. (2021م). آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030 وفي ضوء الممارسات العالمية. مجلة بحوث التعليم والابتكار، (3)، 1 23.
19. الفراج، لولوة. (2021م). تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول: جامعة شقراء أنموذجاً. جمعية الاجتماعيين بالشارقة، 38(150)، 129158.
20. مؤتمر الاستثمار والتمويل للمباني التعليمية(2017م) ، متاح على الرابط التالي: https://moe.gov.sa/ar/mediacenter/MOEnews/Pages/instalmentconf.aspx
21. المؤتمر والمعرض الدولي للتعليم. (2022م). مُتخصِّصُون يناقشون التمويل والاستثمار في التعليم. متاح على الرابط التالي: https://www.spa.gov.sa/2353093
22. مبروك، شرين؛ والجواد، رانيا. (2022م). وسائل مبتكرة لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات الدولية. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 10(2)، 118128.
23. المومني، منال عبد الكريم، والخوالدة، صالح عايد. (2020). استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعادات العقل لدى معلمات العلوم للمرحلة الثانوية في الأردن .مجلة كلية التربية – جامعة بني سويف، 10(1). 128
24. المصري، سعيد. (2022م). تحديات تمويل التعليم في مصر. مجلة آفاق الإجتماعية، (4)، 3950.
25. مطر، مروة. (2022م). واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر. مجلة كلية التربية، (118)، 120.
26. الوطبان، هند. (2020م). واقع تطبيق تمويل التعليم في مشروع معين للقسائم التعليمية بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 4(17)، 345382.
27. آل مهدية، إبراهيم. (2025م) . اقتصاديات التعليم وأثره على المؤسسات التعليمية لإيجاد بدائل مقترحة لتمويل التعليم. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، (46)، 164193.
28. Admin. (2024). Higher education funding: A brief history. Blog. Retrieved from https://guildhe.ac.uk/highereducationfundingabriefhistory/
29. AlSabae, S. A., & Maghrabah, F. S. Q. (2023). Obstacles of diversifying funding sources at Najran University and proposals for its development according to the new universities system. International Journal of Professional Business Review, 8(10), 1–26.
30. Aseery, A. Y., & Aseri, S. H. (2024). Fundamental shift in Saudi education system: Increasing expenditure on private sector to improve learning. Journal of Educational and Human Studies, 16(2), 854–869. Damanhour University.
31. Berg, A., Edquist, S., Mays, C., Westberg, J., & Åkerlund, A. (2015). The history of educational finance. Nordic Journal of Educational History, 2(1).
32. Bhuiyan, A. A. M. (2019). Financing education: A route to the development of a country. The Journal of Educational Development, 7(3), 209217
33. Chikoko, V., & Mthembu, P. (2020). Financing primary and secondary education in subSaharan Africa: A systematic review of literature. South African Journal of Education, 40(4), Article 2046.
34. Hannibalsson, I. (2020). Financing higher education in Iceland. Professor, Department of Business Administration, Chairman of the finance committee at the University of Iceland. https://www.stjornarradid.is/media/menntamalaraduneytimedia/media/mrnpdf_annad/radstfjarmingjaldur.pdf

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.128.2026.1616
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
Volume (128) January 2026
العدد (128) يناير 2026

35. Johansen, M. (2024,). Educational finance. Retrieved from : https://onemoneyway.com/en/blog/educationalfinance/
36. Ministry of Education, Science, and Culture. (2023). Funding in education: Early childhood and school education funding. Retrieved from [URL] file:///C:/Users/User/Downloads/Early%20childhood%20and%20school%20education%20funding%20%20%20%20.pdf
37. Ministry of Education, Science, and Culture. (2023, November 27). Funding in education: Early childhood and school education funding. Retrieved from [URL] file:///C:/Users/User/Downloads/Early%20childhood%20and%20school%20education%20funding%20%20%20%20.pdf
38. Misrawita, & Abdul Karim, H. (2024). Sources of education funding. In International Conference on Management of Islamic Education (ICMIE). Universitas Islam Negeri Sjech M. Djamil Djambek Bukittinggi.
39. Moeed, A. (2023). Financing of higher education in Saudi Arabia: An ARDL model. European Economic Letters, 13(5), 1161–1167.
40. Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD). (2024). Funding in education. OECD. file:///C:/Users/User/Downloads/Funding%20in%20education.pdf
41. Smith, J. D. (2019). Education funding: Investing in tomorrow's workforce. Journal of Education and Economic Growth, 15(3), 4258.
42. Tamara. (2016). What’s the economic benefit of education? The World Bank’s Development Impact Blog : https://www.weforum.org/stories/2016/01/whatstheeconomicbenefitofeducation/